آكت لحل النزاعات
Conflict Resolution

مجلة الوساطة و التحكيم

العدد الثالث

جهود الوساطة الدولية في الصراع العربي (الفلسطيني-الاسرائيلي) خلال الاعوام الأخيرة

د. ديانا ناصر فاعور

2023

المقدمة

تعتبر الوساطة أحد الأساليب السلمية المشهورة لحل النزاعات باعتبارها وسيلة دبلوماسية سياسية تتضمن تدخل طرف آخر أو أكثر، فهي عُرِفت على مر العصور باعتبارها طريقة تاريخية قديمة يتم اللجوء إليها لغايات تسوية المنازعات والتقليل من حدة التوتر والحد من العنف بين أطرافها، حيث اعتمدت دول العالم على اختلافها نهج اللجوء إلى الوساطة من أجل تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول، هذا الأمر الذي من شأنه أن يخفف ويحد من وتيرة استمرار النزاعات وازدياد أعمال العنف، وبالنتيجة إيجاد أفق واسعة لحل النزاعات. ومن هنا، فإن اعتماد نهج الوساطة باعتبارها وسيلة لحل النزاعات كان له الأثر الأكبر في المساهمة في حل العديد من النزاعات التي نشأت وقد تنشأ بين دول العالم على اختلافها.

إن الوساطة هي المحرك والسبيل الأول لإيجاد حل توافقي بين المتنازعين، ولذلك فهي كانت الوسيلة الأكثر شيوعاً في حسم البعض من النزاعات الدولية، وعلى مر عقود من الزمن شهد الصراع العربي (الفلسطيني–الإسرائيلي) جهود وساطة دولية متعددة أخذت على عاتقها حل النزاعات التي كانت ناشئة في حينه، ويمكن القول بأنها ما زالت قائمة لغاية يومنا هذا! للناظر من بعيد، فإن جهود الوساطة هذه قد أسهمت في التخفيف من حدة العنف، والحد من استمرار النزاعات المسلحة، ويمكن القول بأنها قد قَصَّرت من طول أمد هذه النزاعات على اختلاف الحقبة الزمنية المتعاقبة في هذا الشأن. لكن ما يمكن استنتاجه في هذا الشأن، أن نهج الوساطة على مدار عقود من الزمن، قد اقتصر على أمور دون غيرها، بمعنى أنه لم يشكل نقطة تحول جذرية في الصراع العربي (الإسرائيلي–الفلسطيني)، لم يقدم نهج الوساطة حلولاً جذرية لمسائل متعددة، و/أو قدمت ولم يتم العمل بها. **لربما لأنه لا يتوقع من نهج الوساطة تحقيق ذلك دوماً!**

ومن الجدير ذكره هنا، بأن من أهم الإشكاليات القانونية التي ظهرت مؤخراً، تتعلق بمدى فاعلية الوساطة في حل النزاعات الدولية على اختلافها بوصفها وسيلة بديلة لتسوية النزاعات، والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بصورة خاصة، –بمعنى آخر–، **هل كان استخدام نهج الوساطة في تسوية البعض من النزاعات الدولية مجدياً، وبالتالي من الممكن أن يحقق النتيجة المرجوة منه...؟** وكذلك **ما الحال بالنسبة للصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) المستمر منذ عقود من الزمن بالرغم من جهود الوساطة التي بُذِلت ولا زالت...؟**

وفقاً لما تقدم، فإنه يمكن القول إن جهود الوساطة برمتها لم تكن تلزم كلا الأطراف في الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي)، ولذلك ما زال البعض يتساءل حول القيمة القانونية لجهود الوساطة في حل النزاعات؟ عدم تطبيق مخرجات الوساطة هل يقضي ذلك بمخالفة القوانين والمواثيق الدولية؟ ماذا قدمت جهود الوساطة للصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي)؟ لذلك وللإجابة على هذه الإشكالية القانونية، ارتأيت تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين، المحور الأول بعنوان: الوساطة ومدى فاعليتها في حل النزاعات المسلحة؟ المحور الثاني بعنوان: دور الوساطة في حل الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي). ولقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في المفاهيم الخاصة بالوساطة، وكذلك المنهج التحليلي للوضع القائم اتساقاً مع المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة مع الإجابة على الأسئلة المثارة التي يكون لجهود الوساطة وتطبيقاتها الواقعية الأثر الأكبر في الإجابة عليها.

المحور الأول: الوساطة ومدى فاعليتها في حل النزاعات المسلحة

تمثل الوساطة وسيلة من أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، لكن تحقيق الفعالية في عملية الوساطة يتطلب أكثر من عملية الخوض بها من خلال تقديم حل و/أو مقترحات لكلا أطراف النزاع، بمعنى آخر إن تحقيق النتائج المرجوة من عملية الوساطة في نزاع قائم، يتم بالنظر إلى طبيعة الوسيط، موقفه من النزاع القائم، وحياديته، وبالنتيجة مدى قدرته على التوفيق وتقريب وجهات النظر وصولاً إلى الغاية المرجوة من هذه العملية[1]. وبالنتيجة فإن قياس مدى نجاح جهود الوساطة في الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) يقودنا إلى ضرورة التطرق إلى مفهوم الوساطة وأنواعها، طبيعة القائم بها، ومن ثم بيان الأساس القانوني لها.

أ. مفهوم الوساطة وأنواعها

الوساطة هي عملية يساعد من خلالها طرف ثالث شخصين أو أكثر (دولة و/أو فرد) على التوصل لحل نابع منهم بشأن قضية أو أكثر من القضايا المتنازع عليها، بحيث هذا الحل قد ينهي الصراع برمته أو قد يعمل على إنهاء جزء منه[2]. فمن خلال هذا التعريف تكمن أهمية الوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بدلاً من اللجوء إلى العنف والقوة بين الدول المتنازعة، ومن شأن ذلك أن يزيد من تصاعد وتيرة الحروب.

ومن الجدير ذكره، أنه من أجل ضمان فعالية الوساطة لابد أن تطرح مبكراً على الأطراف في النزاع القائم، وذلك من أجل التخفيف من وطأة النزاع وتدارك الآثار المحتملة والمتمخضة عنه، وأن يكون أطراف النزاع على استعداد كامل لقبول مخرجات الوساطة أو على الأقل قبول فكرة اللجوء إلى الوساطة فضلاً عن قبول الوسيط بحد ذاته. وهذا يقودنا إلى مسألة في غاية الأهمية، تتمثل في طبيعة الوسيط الذي يجري عملية الوساطة بين الأطراف المتنازعة فإنه لابد أن يتسم بالقبول لدى الأطراف المتنازعة، فإنه لا يتصور أن يقوم بمهام الوساطة دولة و/او فرد تربطه بأحد أطراف النزاع خلافات عامة وبالنتيجة

[1] عبد العالي، مصعب بولقصع، **الوساطة كحل لتسوية المنازعات الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2019/2018، ص50.

[2] بوسعد عثمان، بومدين ليلى، **الوساطة كوسيلة من وسائل حل النزاعات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016/2015، ص33.

علاقات غير مستقرة وليست ودية، فإنه من البديهي أن مخرجات عملية الوساطة لن تلقى أي قبول فضلاً عن أن شخص الوسيط غير مقبول لأحد أطراف النزاع[3]. أما الأمر الآخر فإنه يتمثل في ضرورة احترام أسس الوساطة والعمل بموجبها حتى تتمكن جهود الوساطة من بلوغ الهدف المرجو منها، ومن هذه الأسس على سبيل المثال:

– الاستعداد: تتطلب جهود الوساطة الصادقة إعداداً جيداً من حيث ضرورة التمتع بمهارات الوسيط، ولا ضيرَّ من وجود فريق من المتخصصين فضلاً عن ضرورة توافر الدعم السياسي والمالي والإداري اللازمين من الشخص القائم بعملية الوساطة، إن عملية الاستعداد تتطلب من الوسيط وضع استراتيجيات محددة لعملية الوساطة بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح أطراف النزاع ومطالبهم، وتحليل شامل للنزاع، وكذلك النظر إلى المبادرات السابقة والأخذ بعين الاعتبار أسباب فشلها إن وجدت[4].

–الموافقة: الوساطة عملية طوعية إرادية، فهي تتطلب موافقة أطراف النزاع على شخص الوسيط حتى تكون فعّالة، وبعكس ذلك فإنه ليس من المرجح القيام بها، لأنه لن تكون مخرجاتها مقبولة لأي من طرفي النزاع جزئياً أو كلياً[5].

–الحياد والاستقلالية: يتطلب من القائم بعملية الوساطة أن يلتزم بالحياد وعدم التحيز لأي من طرفي النزاع، فإنه يتوجب عليه أن يعامل كلا طرفي النزاع ذات المعاملة وأن يوفر ذات الفرص المتكافئة لكليهما، ويعتبر عنصري الحياد والاستقلالية من الضمانات اللازمة لإنجاح عملية الوساطة[6].

–اتساق جهد الوساطة وتنسيقه وتكامليته: إن الوساطة عملية متاحة للجميع في ظل نزاع قائم، ولذلك فإن النطاق متسع للجهات الفاعلة للانخراط في عملية الوساطة. وفي ظل تزايد هذه الجهات المنخرطة في نزاع ما فإنه يتطلب ضرورة تحقيق الاتساق والتنسيق والتكاملية بين جهود الوساطة، ويتحقق من ذلك من حيث الاتفاق على النهج و/أو الأسلوب المراد اتباعه[7].

---

[3] العماري سعود، **الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية**، تاريخ النشر 30/12/2013، مقال منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.alyaum.com/articles، وقت الزيارة: 6:00 Pm، تاريخ الزيارة: 4/11/2023

[4] عبد العالي، مصعب بولقصع، **مرجع سابق**، ص70.

[5] بوسعد عثمان، بومدين ليلى، **مرجع سابق**، ص30.

[6] العماري سعود، **الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، مرجع سابق**.

[7] عبد العالي، مصعب بولقصع، **المرجع سابق**، ص.73

وتطبيقاً على ما سبق، فعلى سبيل المثال جهود الوساطة التي قام بها وزير خارجية الجزائر في نيسان عام 1982 بين العراق وإيران لوقف الأعمال العسكرية بينهما، لكنها انتهت بسبب تفجير الطائرة التي كان يستقلها الوسيط بعد إقلاعها من طهران[8]. ووفقاً لهذه الحادثة فإن جهود الوساطة لم تكن مقبولة من كلا الطرفين و/أو طرف دون الآخر، بصرف النظر عن طبيعة الحادثة.

ومن الجدير ذكره في هذا الشأن، أن عملية الوساطة قد تتولاها دولة و/أو فرد ذات شخصية دبلوماسية أو دولية من أجل التوسط بين أطراف النزاع لغايات حل النزاع الناشئ بينهما، فعلى سبيل المثال الوساطة التي قام بها الملك مهند بن عبد العزيز بين المغرب والجزائر حول نزاع الصحراء الغربية حيث تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين في 1987/05/4 بحيث يقضي بمواصلة الجهود المبذولة لحل النزاع بينهما، وهذا يسمى بالوساطة الفردية[9]. أما النوع الآخر من الوساطة والذي شهده الصراع (الفلسطيني-الإسرائيلي) على مدار عقود من الزمن، يسمى بالوساطة الجماعية حيث تتولى مجموعة من الدول أو الأشخاص جهود دبلوماسية لتسوية نزاع قائم بصورة كلية و/أو التوصل إلى هدنة إنسانية و/أو حل النزاع بالجزء الذي يتوافق عليه الأطراف، فضلاً عن أن هذه الجهود ليس بالضرورة أن تنجح وفي هذه الحالة يمكن للأطراف الاستعانة بطرف آخر للتوسط والتدخل لإنهاء النزاع بشرط اتسامه بالحيادية[10].

ب. الأساس القانوني للوساطة

لقد نصت العديد من المواثيق الدولية على الوساطة كوسيلة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ومنها: اتفاقيتا لاهاي لعام 1899 و1907، حيث طرحت مفهوم الوساطة وضبطت قواعد ممارستها، فضلاً عن اعتبارها بأنها وسيلة غير إلزامية أي مجرد مشورة سواء تمت بصورة عفوية أو بناءً على طلب إحدى الدول المتنازعة[11]. إن ما سبق ذكره بشأن مدى الإلزامية، يجيب على الكثير من التساؤلات حول عدم تطبيق جهود الوساطة على مدار عقود من الزمن بالنسبة للصراع (الفلسطيني-الإسرائيلي) ابتداءً من قرارات مجلس الأمن وصولاً إلى المقترحات الدولية المقدمة لغايات إنهاء هذا الصراع ومنع تأججه. لقد

---

[8] الفتلاوي، سهيل حسن، **الموجز في القانون الدولي العام**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص341.

[9] ذيب محمد، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الكلية القانونية والإدارية، 2010/2009، ص19-20.

[10] ذيب محمد، **مرجع سابق**، ص10.

[11] تعرف هذه الاتفاقيات" **باتفاقيات لاهاي**"، وذلك بسبب اعتمادها في مؤتمرات السلام التي عقدت في لاهاي عاصمة هولندا سنتي 1899 و1907. وتحدّد المعاهدات قوانين وأعراف الحرب بالمعنى الدقيق، وذلك بتحديد القواعد التي يجب على الأطراف المتحاربة الالتزام بها أثناء الأعمال العدائية. منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي: https://maqam.najah.edu/.

أحدثت اتفاقية لاهاي لعام 1907 مبدأ اللجوء إلى الوساطة والإفادة منها قبل الاحتكام إلى السلاح، غير أنها قيدت هذا المبدأ بعبارة بقدر ما تسمح به الظروف[12].

كذلك أقر أيضاً ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كميثاق جامعة الدول العربية حيث جاء في المادة (5) منه بأن المجلس يتوسط في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة ودول الجامعة وبين دولة أخرى أو أكثر من دول الجامعة أو غيرها، وذلك من أجل التوفيق وتسهيل إجراءات الحوار ومساعدتهم على إيجاد الحلول الودية والعادلة لمنازعاتهم[13]. إن مرور العالم بأزمات وحروب خلفت وراءها ضحايا وكوارث إنسانية دفعت صانعي السلام وخصوصاً صانعي القرار الدولي لإقامة الأمم المتحدة والتأكيد على هدفها الرئيسي المتمحور حول تحقيق السلم والأمن الدوليين، إن التسوية السلمية للنزاعات باستخدام قنوات قانونية ومقبولة بشكل جيد دون اللجوء إلى استخدام العنف والقوة هي الركن الأساسي لهذه الرؤية، فقد سلط ميثاق الأمم المتحدة على أن الغرض الأساسي من إنشاءها هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيقاً لهذه الغاية فإن جهود الوساطة يمكن أن تؤدي إلى تسوية المنازعات التي من شأنها أن تؤدي إلى خرق السلم والأمن الدوليين[14].

المحور الثاني: جهود الوساطة الدولية في الصراع العربي (الفلسطيني–الإسرائيلي)

كان لابد قبل الخوض في مجمل الوساطات الدولية التي شهدها الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) على مدار عقود من الزمن، استيضاح طبيعة الوساطة ومدى الفاعلية التي تتمتع بها ومكانتها في القانون الدولي وبالنتيجة مدى الإلزامية التي تحظى بها مخرجات هذه العملية.

وفي هذا السياق يمكن القول، أن الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) قد شهد جهود دولية منذ نشأته، فعلى صعيد الأمم المتحدة قامت هذه الأخيرة بجهود كبيرة من أجل الحد من الحروب واتباع الوسائل السلمية، حيث كانت الوساطة هي المنفذ الوحيد لتحقيق ذلك، إلا أنها تعرضت لصعوبات كثيرة[15]. إن أول قرار اتخذ من الأمم المتحدة في إطار جهود الوساطة الممارسة من جانبها كان الاعتراف بمنح الكيان

---

[12] نصت المادة (2) من **اتفاقية لاهاي لعام 1907**، بأنه: "في حال نشوء خلاف أو نزاع خطير توافق الدول المتعاقدة قبل اللجوء إلى السلاح بقدر ما تسمح به الظروف، المساعي الحميدة أو الوساطة من قبل دولة أو أكثر من الدول".

[13] بوسعد عثمان، ليلى بومدين، **مرجع سابق**، ص50.

[14] **ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945**، الفصل الأول، المادة رقم (01)، الفقرة (01)، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.un.org/.

[15] بوسعد عثمان، بومدين ليلي، **مرجع سابق**، ص58.

الإسرائيلي الشرعية الدولية بموجب القرار (181-2)، إلا أن مخرجات جهود الوساطة على هذا النحو لم تلقى قبول الدول العربية وقد تدخلت هذه الأخيرة لمنع صدوره، ونتيجة توتر الوضع قررت الأمم المتحدة من أجل التوفيق بين مطالب الطرفين، إيفاد وسيط من قبلها بغية تسوية الموقف تسوية سلمية[16].

إن ما سبق ذكره جزء لا يتجزأ من مجمل جهود الوساطات الدولية التي شهدها الصراع (الفلسطيني-الإسرائيلي) بجهود أممية أو جهود دولية، ويتضح مما سبق أن جهود الوساطة ليس بالضرورة أن تؤدي مخرجاتها إلى حل جذري لمجمل الصراع (الفلسطيني-الإسرائيلي)، وهذا يتفق مع طبيعتها ومدى إلزاميتها لكلا أطراف النزاع، ومما هو معلوم أن هذا الصراع بالرغم من الوساطات التي قدمت بشأنه وعلى اختلافها، ما زال قائماً إلى يومنا هذا.

ما سبق ذكره، يقودنا إلى تساؤل في غاية الأهمية حول مدى الفاعلية التي تتمتع بها مخرجات هذه الجهود...؟

ولتحقيق الغرض المنشود من إعداد هذه الورقة العلمية، سوف نلقي الضوء على جهود الوساطة الدولية للصراع (الفلسطيني-الإسرائيلي) على مدار الأعوام الأخيرة، ومن ثم التعقيب على مخرجاتها:

- شهدت الأعوام الماضية تزايد حدة الصراع (الفلسطيني-الإسرائيلي) وتحديداً منذ العام 2014، الأمر الذي دفع إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" إلى ممارسة جهود الوساطة لغاية تسوية هذا الصراع تسوية شاملة على حد تعبيره، وذلك منذ لحظة توليه منصبه في العام 2017، وتطبيقاً لذلك قدم هذا الأخير مقترحاً لكلا أطراف النزاع انطلاقاً من أن المشاريع المطروحة لتسوية الصراع منذ وعد بلفور لم يكتب لها النجاح نظراً للعقبات التي كانت تحول دون التسوية الشاملة لهذا الصراع نتيجة سعي أحد الأطراف إلى محاولة "إدارة جهود الوساطة" أي إدارة الصراع والحل المطروح بشأنه[17]، وهذا يخالف مفهوم الوساطة وآلية عملها. وتطبيقاً لذلك قمة العقبة السرية التي عقدت في 2016/02/21 بمشاركة (أمريكية-إسرائيلية-أردنية-مصرية) وتداولت مقترحات تتعلق ببناء الثقة بين أطراف الصراع وصولاً لتسوية شاملة لهذا الصراع، وقدمت أمريكا بموجب جهودها مبادرة سلام إقليمية تشمل اعترافاً بالدولة

---

[16] عبد العالي، بولقصع مصعب، **مرجع سابق**، ص40.

[17] مبروك محمد، **التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، 2018، ص21.

اليهودية واستئنافاً للمفاوضات مع الفلسطينيين، وتحقيق رؤية قرار الأمم المتحدة (181) بإقامة دولتين لشعبين–واحدة يهودية والثانية عربية–تعترفان ببعضهما وتمنحان المساواة في الحقوق لمواطنيهما[18].

تعقيباً على ما سبق، إن هذه الوساطة الدولية الجماعية اشترك بها أحد أطراف الصراع دون غيره، وهذا من شأنه أن يجعل مخرجاتها غير مقبولة لطرف دون الآخر فضلاً عن أنها لا تنسجم مع طبيعة وصف مجريات الوساطة والحياد الواجب أن يتمتع به القائم بهذه العملية، وهذا ما افتقدته هذه الوساطة الدولية الجماعية مما جعل مخرجاتها حبراً على ورق لا أكثر من ذلك.

وبالعودة إلى جهود الوساطة الأمريكية الفردية التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، فإنها تمحورت حول ما يسمى "صفقة القرن"، والتي تقضي بالتوصل إلى اتفاقية سلام يتم بموجبها توسيع قطاع غزة على حساب سيناء، وتوسيع إسرائيل على حساب الكتل الاستيطانية المتواجدة في الضفة الغربية ومناطق الغور الأردنية لتصبح الدولة الفلسطينية على النحو التالي: قطاع غزة الموسع على حساب سيناء بداخله ميناء ومطار دولي تحت مراقبة دولية، ومناطق الضفة الغربية (أ، ب) تتصل فيما بينهم بطريقة اتصال (مترو أنفاق، قطار سريع، معبر أمن) مع حق إسرائيل بالاحتفاظ بضمانات أمنية (جوية، برية، بحرية) بالشكل الذي يفقد فلسطين سلطتها السيادية[19].

ولغاية وضع هذه الجهود في سياقها، فقد عبّر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني في 9–يناير–2018 أن مقترحات هذه الوساطة من شأنها أن تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وبالنتيجة فإن هذه المقترحات من شأنها أن تفقد الدولة الفلسطينية المتوقعة صفتها السيادية[20]. إن هذه الجهود الفردية المبذولة لا تنسجم مع طبيعة الوساطة من حيث ضرورة التمتع بالحياد دون الانحياز لطرف دون الآخر، بحيث أنه لا يتصور من الوسيط الآخذ على عاتقه وصف "صانع السلام" أن يقدم مقترحاً يخدم مصلحة طرف دون الآخر، لأن ذلك ليس من شأنه أن يقدم أي حلاً للصراع وإنما قد يزيد من وتيرته.

---

[18] تقرير منشور من **قناة الجزيرة الإخبارية** في تاريخ 2017/02/20، على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia، وقت الزيارة: Pm7:30 ، تاريخ الزيارة 5/11/2023.

[19] مبروك محمد، **مرجع سابق**، ص23.

[20] صالح محسن، "**صفقة القرن.... هل ستمر؟**، مقال منشور على موقع فلسطين اليوم الإلكتروني: https://paltimeps.ps/، تاريخ النشر 2018/01/30، وقت الزيارة: 8:00Pm، تاريخ الزيارة:5/11/2023.

- في مطلع العام 2016، قدمت فرنسا جهود وساطة دولية أخرى بشأن الشرق الأوسط بحيث دعت السلطات الفرنسية إلى اجتماع وزاري بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية أو ممثلين عن ثمانية وعشرين دولة ومنظمة دولية، وذلك من أجل استئناف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي بلغت طريقاً مسدوداً نتيجة لتواصل الاستيطان وتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطيني، وتضمنت هذه الوساطة بصورة صريحة الدعوة إلى حل الدولتين وعاصمتهما المشتركة القدس[21]. إن هذه الوساطة مثل سابقتها من حيث أنها لم تلقى أي قبول ولم تحدث أي تغيير على أرض الواقع.
- في مطلع العام 2021 الذي شهد تزايد حدة الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي)، تضافرت جهود الوساطة الدولية (الفرنسية–المصرية–الأردنية) على ضرورة تدشين مبادرة إنسانية للمدنيين في غزة بالاشتراك مع الأمم المتحدة، والدعوة إلى ضرورة وقف إطلاق النار من الجانبين وتجنب توسع النزاع، حيث دعت الرئاسة الفرنسية بموجب ذلك مجلس الأمن الدولي إلى ضرورة إصدار قرار من جانبه يقضي بما خرجت به جهود هذه الوساطة من حيث وقف إطلاق النار، إلى جانب ذلك انضمت جهود وساطة قطرية أخرى للتوصل إلى تسوية سلمية وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من الجانب الفلسطيني[22]. إلى جانب ذلك، قدمت جمهورية مصر العربية جهود وساطة فردية تمثلت مخرجاتها في إرسال وفدين أمنيين إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية للعمل من أجل دعم جهود الوساطة الدولية الجماعية القاضية بوقف إطلاق النار، بحيث سوف يتابع الوفدين إجراءات تنفيذ الهدنة والاتفاق على الإجراءات اللاحقة التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع بصورة دائمة[23].

وتعقيباً على ما تقدم، فإن هذه الجهود قد نجحت في إنهاء النزاع الذي كان قائماً في حينه، وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار من كلا الجانبين. ومن الجدير ملاحظته في هذا الشأن، أن جهود الوساطة الدولية المبذولة نتيجة تجدد النزاع المتمثل بالاعتداءات والقتال، تمكنت من الحد من توسعه والتوصل إلى اتفاق يقضي بإنهائه ووقف القتال، فضلاً عن أن مخرجات الوساطة المصرية المتمثلة في

---

[21] إيرولت، جان مارك، **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني "إن لم نخرج من الطريق المسدود فسنهرول إلى الكارثة"**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.diplomatie.gouv، تاريخ النشر 2016/06/2، وقت الزيارة: 8:30 Pm، تاريخ الزيارة 5/11/2023.

[22] تقرير معد من **وكالة فرانس 24**، في تاريخ 2021/5/18، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.france24.com، وقت الزيارة: 10:00Pm، تاريخ الزيارة 5/11/2023.

[23] فهمي طارق، **الوساطات المصرية ودورها في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة**، مجلة البحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، 2022، ص15.

إرسال وفدين أمنيين لمتابعة تطبيق هذه المخرجات يمثل خطوة ناجحة في مجال القدرة على إدارة عملية الوساطة ومراقبة مخرجاتها حتى تحقق الهدف المرجو منها. إن ما تقدم ذكره، يقودنا إلى مسألة في غاية الأهمية تتمثل بأن جهود الوساطة الدولية تقدم الغاية المرجوة منها في جزئيات هذا الصراع وليس بأكمله، أي أنه لم تفلح هذه الجهود الدولية المتضافرة لتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية ولهذا الصراع القائم منذ عقود من الزمن، لربما ذلك يعود إلى طبيعة مخرجات هذه الوساطة، وبالإضافة إلى طبيعة الوسيط ووصفه ومدى قبوله من الطرف الآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة اتصافه بالحياد!

- في مطلع العام 2021 شهد الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) تضافر جهود وساطة فردية قدمت من جمهورية الصين الشعبية، بحيث أخذت على عاتقها هذه الأخيرة تكثيف جهود النصح بالتصالح والحث على التفاوض، وحث طرفي الصراع على الوقف الفوري للأعمال العدائية التي من شأنها أن تفاقم الوضع، والحث على تجنب توسيع بناء المستوطنات والاعتداء على المدنيين، واعترفت هذه الأخيرة بموجب الوساطة المقدمة من جانبها إلى تبنيها مبدأ حل الدولتين والبدء بجهودها وفقاً لهذه الرؤية، ومن الجدير ذكره بأن هذه الوساطة ليست بجديدة فقد عرضت ذات المساعي على مدار الأعوام (2003، 2006، 2013، 2017) وتمحورت جميعها حول ذات الأهداف[24]. تعقيباً على ما سبق، نرى أن أهداف هذه الوساطة لم تكن لتلزم أي من أطراف النزاع، ولم تقدم أي حلول جذرية للصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي)، ولعل ما يؤكد ذلك البدء في هذه الوساطة منذ سنوات طويلة ثم تجددها في العام 2021.

ومن الجدير ذكره، بأن هذه الوساطة أيضاً لم تلقى قبولاً وأن فرص التوسط في هذا الصراع ضئيلة، لأن أحد أطراف الصراع "إسرائيل" لم تكن ترغب بالتوسط الصيني لكونها طرف عادل ومحايد، فكانت تفضل الولايات المتحدة الأمريكية فهذه الأخيرة حليفة "إسرائيل" وتقف إلى جانبها[25].

إن ما سبق ذكره، يقدم لنا تصوراً في غاية الأهمية حول أسباب فشل هذه الجهود والوساطات الدولية التي قدمت عبر عقود من الزمن من أجل حل الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) بأكمله، لكي يدفعنا ذلك بالقول أن جهود الوساطة المبذولة حتى تفضي إلى الغاية المرجوة منها لابد أن تمارس بحيادية دون التحيز إلى طرف دون الآخر، وبشكل بعيد عن أي مصالح أخرى للدولة الوسيطة، وبعكس ذلك سوف يجد الوسيط

[24] تقرير معد من **صحيفة دار الوطن**، في تاريخ 2021/5/21، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.al-watan.com/article، وقت الزيارة: 10:00 Pm، تاريخ الزيارة 5/11/2023.

[25] برو تمارا، تقرير منشور على قناة الميادين، تاريخ النشر 2023/6/16، على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.almayadeen.net/articles ، وقت الزيارة: 10:30pm، تاريخ الزيارة: 5/11/2023.

نفسه يمارس جهوداً بين أطراف النزاع لن تفضي بالنهاية إلى أي مخرج، ولربما لأننا أمام صراع (فلسطيني–إسرائيلي) مختلف بأحداثه ووصفه وطبيعته عن غيره من الصراعات التي شهدها العالم.

- في العام 2022 تجدد الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي)، حيث تزايدت حدة الصراع في قطاع غزة، الأمر الذي دفع جمهورية مصر العربية إلى التقدم بوساطة تتضمن الهدنة وقف الاعتداءات وإطلاق النار من كلا الجانبين[26]. وقد نجحت الوساطة المصرية في تحقيق مخرجاتها، وذلك بعد مرور ثلاثة أيام من مواجهات دامية، وقد فسرَّ البعض بأن نجاح الجهود المصرية يعود إلى خبرة الوفد المصري (الوسيط)، وتحركه المدروس، فضلاً عن قدرته على توسيع دائرة الحوار والتخطيط للانتقال من مرحلة وقف إطلاق النار إلى تثبيت حالة التهدئة والدخول إلى مسار جديد يقوم على توفير الضمانات الكافية لكلا الطرفين[27].

تعقيباً على ما سبق، نجد أن جمهورية مصر العربية في مجمل النزاعات الناشئة في قطاع غزة مع إسرائيل تتصدر جهود الوساطة لوقف الاعتداءات، وتبدأ جهودها مع كلا الطرفين منعاً لتوسيع دائرة النزاع والحد من أعمال العنف والقوة، لربما نجاح هذه الوساطة يعود إلى أن مصر وسيط مقبول لكلا الطرفين و/أو أنها تثمر جهود الوساطة المبذولة من جانبها عن مخرجات مرضية لكلا الطرفين في حينه.

- في مطلع العام الحالي 2023، قدمت جمهورية مصر العربية جهود وساطة فردية وقائية للصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي)، حيث دعت كلا الأطراف إلى الإبقاء على حالة الهدوء وتجنب الدخول في دوامة عنف جديدة نتيجة التصعيد في الضفة الغربية، وفي سياق هذه الجهود دعت مصر كلا الأطراف إلى ضرورة توقف التصعيد في الضفة والقدس ومنع انتشاره إلى قطاع غزة[28].

وفي أكتوبر من العام الحالي (2023)، شهد العالم تزايد في حدة الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) بوتيرة لم نشهدها منذ سنوات، الأمر الذي دفع مجمل دول العالم إلى تكثيف جهود الوساطة الدولية الفردية و/أو الجماعية لإنهاء هذا الصراع بالإضافة إلى جهود مجلس الامن والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، فعلى سبيل المثال دعت جمهورية مصر العربية إلى عقد "قمة القاهرة للسلام

---

[26] عباسي علا، تقرير منشور على وكالة فرنس 24، تاريخ النشر 2022/08/8، انظر الوقع الإلكتروني الآتي: https://www.france24.com/ar، وقت الزيارة: 11:30 Pm، تاريخ الزيارة: 5/11/2023.

[27] فهمي طارق، **مرجع سابق**، ص20.

[28] تقرير معد من **وكالة فرانس 24**، تاريخ النشر 10/02/2023، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.france24.com/، وقت الزيارة:11:00 am ، تاريخ الزيارة: 5/11/2023.

2023" بمشاركة دولية واسعة لوقف التصعيد بغزة وتحقيق السلام، فكانت جهود الوساطة المصرية تنصب على وقف التصعيد العسكري تمهيداً للتهدئة وبدء التفاوض وصولاً إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، وقد اتفقت وتوافقت بعض الدول ممن حضرت هذه القمة (الأردن، إيران، العراق، الاتحاد الإفريقي...الخ) على جهود ومطالب الوساطة المصرية لتسوية النزاع بين الطرفين، وبالنتيجة فإن هذه القمة لم تتمكن من تحقيق أهدافها لأن هذه الجهود لم تلقى قبولاً من بعض الدول الغربية التي حضرت القمة، وحصل اختلاف بين أطراف الوساطة الدولية ولم يتمكنوا من تحرير أي بيان ختامي لهذه القمة[29].

لم يقف الأمر عند حد هذه الوساطة المصرية، بل استمرت بعض الدول العربية في تكثيف جهود الوساطات لتسوية هذا النزاع في محاولة لتقديم الحلول و/أو التوصل إلى تهدئة مع كلا أطراف النزاع، ونذكر منها دولة قطر وكذلك المملكة الأردنية الهاشمية.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن هناك جهود وساطة مكثفة قامت بها كل من مصر والأردن وقطر بالشراكة مع فرنسا بشأن إدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح الحدودي إلى قطاع غزة، والتي تمكنت من تنفيذ مخرجاتها، وفي سياق الوساطات الدولية بهذا الشأن قدمت فرنسا أيضاً جهود وساطة فردية حيث دعت إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إدخال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة، في 9 نوفمبر 2023[30]. وفي سياق هذه الوساطات فقد نجحت الوساطة القطرية في تقريب وجهات النظر بين الطرفين وتحقيق مخرجاتها، حيث قد أسفرت هذه الجهود عن إطلاق سراح محتجزتين أمريكيتين في غزة "لدواعٍ إنسانية"[31]. ومن الجدير ذكره، بأن جهود الوساطات الدولية ما زالت تكثف مساعيها بغية التوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع وفق رؤيتهم.

إن ما تقدم يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات في غاية الأهمية، **هل هذه الجهود تشكل وساطات حقيقية أم أنها شبه وساطات...؟ هل هذه الجهود سوف تفضي بالنتيجة إلى تحقيق الغاية المرجوة منها...؟ لماذا بعد مرور ثلاثين يوم على نشوء هذا الصراع لم تفلح هذه الوساطات من التوصل إلى أي حلول...؟!**

---

[29] تقرير معد من **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، تاريخ النشر 21/10/2023، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.mena.org.

[30] تقرير معد من قناة الغد الإخبارية، تاريخ النشر6/11/2023، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.alghad.tv/، وقت الزيارة 10:00 Pm، تاريخ الزيارة:6/11/2023.

[31] تقرير معد من **قناة الجزيرة الإخبارية**، تاريخ النشر 30/10/2023، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.aljazeera.net/. وقت الزيارة: 7:00 Pm، تاريخ الزيارة: 6/11/2023.

من الجدير ذكره في هذا السياق، أن الوساطة وسيلة سلمية تلجأ إليها الدول لحل المنازعات بكافة أشكالها ودرجاتها لأن البديل المنتظر هي الحروب والفقر والويلات والكوارث الإنسانية الأخرى، ولذلك فإنه أصبح من الضروري أن يتم استيعاب فكرة الوساطة لحل المنازعات من أطراف النزاع باعتبارها طريقة سلمية لتسوية النزاع – بمعنى آخر– لابد من أطراف النزاع إبداء القبول بهذه الوساطات التي تهدف إلى تسوية المنازعات على اختلافها، وما سبق يقودنا إلى أمر في غاية الأهمية من حيث ضرورة تسلح القادة أو من يمارس مهمة الوساطة من الدول على اختلافها بمهاراتها وأساليبها وأشكالها وأصولها حتى يتمكن من الوصول إلى اتفاق يخدم مصالح الأطراف المشتركة، وإذا فقد من يمارس مهمة الوساطة عناصرها فإنه لن يتمكن من تحقيق مخرجاتها. فضلاً عن أن عنصري الحياد والاستقلالية من الضمانات اللازمة لإنجاح عملية الوساطة، وإذا ما نظرنا إلى عملية وساطة على أنها متحيزة لطرف دون الآخر فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقويض التقدم الحقيقي نحو حل النزاع[32]، وبالتالي فإن فشل هذه الجهود نتيجة التحيز كما هو الحال في بعض الوساطات التي قدمت لحل النزاع الناشئ في أكتوبر من العام 2023، إن الحياد والاستقلالية مع عدم وجود أي مصالح مادية بالإضافة إلى مهارات الوسيط وقدراته جميعها تساهم في إنجاح عملية الوساطة لكن لن يعني ذلك بالضرورة خروجها لحيز التنفيذ لعدم إلزاميتها

[32] عبد العالي، بولقصع مصعب، **مرجع سابق**، ص173.

الخاتمة

نختم بالقول، إن الوساطة أصبحت نهج متبع لتسوية المنازعات باعتبارها وسيلة سلمية وعملية دبلوماسية من شأنها أن تجنب أطراف النزاع اللجوء إلى الحروب و/أو استمراريتها، لكن في ذات السياق، فإن جهود الوساطة غير ملزمة لأطرافها وبالتالي لا يتصور دوماً أن تحقق هذه الجهود النتائج المرجوة منها حيث تتضافر هذه الجهود منعاً لوقوع نزاع و/أو في مرحلة نشوء النزاع، وكذلك لا يتوقع من هذه الجهود أن تقدم حلولاً جذرية للصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) وفي حال أسفرت هذه الجهود عن حلولاً جذرية فإنه يبقى تطبيقها مرهون بموافقة كلا أطراف النزاع. إن جهود الوساطة المقدمة على مدار عقود من الزمن تختلف عن نظيراتها من جهود الوساطات الأخرى بشأن النزاعات الدولية على اختلافها، لربما الأمر في الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) يختلف عن هذه الصراعات الدولية التي شهدها العالم. ومن الجدير ذكره، بأن جهود الوساطة الدولية في الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) مهما تعددت فإن مخرجاتها تبقى في أطر محددة وفي جزئيات صغيرة، حيث يبقى الأثر الفاعل لها في مجال الهدن الإنسانية، ووقف التصعيد وإطلاق النار في محاولة منها لتجنب المزيد من أعمال العنف، وفي مفهوم المخالفة فإن هذه الجهود لم تقدم حلولاً جذرية لهذا الصراع (الفلسطيني–الإسرائيلي) الناشئ منذ عقود من الزمن وما زالَ قائماً. وقد توصلت من خلال إعداد هذه الورقة البحثية إلى عدة نتائج كالآتي:

- إن الوساطة أفضل الوسائل السلمية المتاحة لتسوية المنازعات وأجدرها على الأقل.
- إن عملية الوساطة طوعية إرادية، فلا بد من قبول الأطراف لمخرجاتها.
- إن مبادئ الحياد والاستقلالية يعتبران من أسس نجاح عملية الوساطة.
- إن الممارس للوساطة (الوسيط) يتطلب منه ألا يكون لديه أي مصالح مادية من إجراء هذه الجهود.
- إن جهود الوساطة الدولية في النزاعات ليس بالضرورة أن تفضي إلى النتائج المرجوة منها.
- إن الوساطة وسيلة لتسوية المنازعات لكن مخرجاتها غير ملزمة لأطرافها.
- قد لا تعتبر الوساطة هي الحل الأمثل والأفضل في بعض المنازعات.

ختاماً أوصي بأن من يأخذ على عاتقه وصف "صانع السلام" سواء من الدول و/أو المنظمات و/أو الأفراد ذات الاعتبار الدبلوماسي لابد أن يتسم بالقدرة على الإقناع والحوار، والقدرة على خلق الحلول بالسرعة الممكنة. كذلك لابد أن يتصف بالحياد والاستقلالية وعدم الانحياز، وأن يتم تقديم جهود الوساطة للتسوية النزاعات بعيداً عن أي مصالح مادية مكتسبة، فضلاً عن ضرورة تقديم فرص متكافئة لكلا أطراف النزاع.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

–**اتفاقية لاهاي الأولى** لعام 1899، **اتفاقية لاهاي الثانية** لعام 1907، منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي: https://maqam.najah.edu/.

– **ميثاق منظمة الأمم المتحدة 1945**، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.un.org/.

ثانياً: المراجع

أ. الكتب

– الفتلاوي، سهيل حسن، **الموجز في القانون الدولي العام**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب. الرسائل الجامعية

– بوسعد عثمان، بومدين ليلى، **الوساطة كوسيلة من وسائل حل النزاعات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016/2015.

– ذيب محمد، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الكلية القانونية والإدارية، 2010/2009.

– عبد العالي، مصعب بولقصع، **الوساطة كحل لتسوية المنازعات الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، كلية الحقوق، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2019/2018.

ت. المجلات العلمية

– فهمي طارق، **الوساطات المصرية ودورها في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة**، مجلة البحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، 2022.

–مبروك محمد، **التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، 2018.

ث. المقالات العلمية

– العماري سعود، **الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية**، تاريخ النشر 2013/12/30، مقال منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.alyaum.com/articles.

– إيرولت، جان مارك، **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني "إن لم نخرج من الطريق المسدود فسنهرول إلى الكارثة"**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.diplomatie.gouv، 2016/06/2.

– صالح محسن، **صفقة القرن.... هل ستمر؟**، مقال منشور على موقع فلسطين اليوم الآتي: https://paltimeps.ps/، تاريخ النشر 2018/01/30.

ح. المواقع الإلكترونية

– برو تمارا، تقرير منشور على قناة الميادين، تاريخ النشر 2023/6/16، على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.almayadeen.net/articles.

-عباسي علا، تقرير منشور على وكالة فرنس 24، تاريخ النشر 2022/08/8، انظر الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.france24.com/ar.

- تقرير معد من **وكالة فرانس 24**، في تاريخ 2021/5/18، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.france24.com.

- تقرير معد من **قناة الجزيرة الإخبارية** في تاريخ 2017/02/20، على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia.

- تقرير معد من **قناة الجزيرة الإخبارية**، تاريخ النشر 2023/10/30، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.aljazeera.net/.

- تقرير معد من **صحيفة دار الوطن**، في تاريخ 2021/5/21، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.al-watan.com/article.

- تقرير معد من **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، تاريخ النشر 2023/10/21، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.mena.org.

- تقرير معد من قناة الغد الإخبارية، تاريخ النشر 2023/11/6، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.alghad.tv/.

جميع الحقوق محفوظة لـ:
مؤسسة ACT لحل النزاعات. القدس 2023-لا يجوز نشر أي
جزء من هذا البحث، أو نقله على أي
وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقة إلا بموافقة
مسبقة من مؤسسة ACT لحل النزاعات.

آكت لحل النزاعات
Conflict Resolution

العنوان
القدس - بيت حنينا - عمارة الحلاق
تليفون
02-2353861
البريد الالكتروني
info@actadr.org
الموقع الالكتروني
www.actadr.org

آكت لحـــل النزاعـــات
Conflict Resolution